

سياسة الاستثمار

النطاق

تسري هذه التعليمات على استثمارات الفائض من الأموال الموجودة لدى الجمعية، على أن يتم الموافقة عليها وتعديلها من وقت لآخر - بحسب المستجدات التنظيمية والاقتصادية في المملكة - بموافقة الجمعية العامة وفق توصيات مجلس إدارة الجمعية. ولمجلس إدارة الجمعية فتح حسابات مصرفية واستثمارية واستثمار الفائض من أموال الجمعية وفق هذه التعليمات لدى مؤسسات السوق المالية المرخصة من قبل هيئة السوق المالية أو المصارف المرخصة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي.

أبرز المفاهيم	التفاصيل
الاستراتيجية الرئيسية للاستثمار	المحافظة على رأس المال على المدى البعيد من خلال الاستثمار في فئات أصول ذات مخاطر منخفضة وقابلة للتسييل بسهولة.
العائد المستهدف	صافي عائد سنوي قدره 2 إلى 3% خلال فترة خمسة سنوات.
مستوى المخاطرة	منخفض إلى متوازن، وبالتالي ستبقي استثمارات الفائض من أموال الجمعية منهجية متحفظة إلى متوسطة اتجاه المخاطر يتم بناءً عليها تفضيل تقليل المخاطر مع القابلية لتعزيز العوائد بشكل متوازن في حال كان العائد المتوقع يبرر مستوى المخاطرة للاستثمار.
احتياجات السيولة	يتم التنسيق مع الإدارة المالية للجمعية بحيث لا يتم تخصيص مبالغ لاستثمار الفائض من أموال الجمعية إلا بعد تقييم أثر الاستثمار على احتياجات السيولة للجمعية خلال فترة 90 يوماً التالية للاستثمار.
نموذج توزيع الأصول	يتم استثمار الفائض من الأموال وفق التوزيعات التالية: - حد أدنى 80% في صناديق المراكبات أو اتفاقيات المراكبة. - حد أعلى 20% في الصكوك الإسلامية.
قيود على بعض النشاطات	كافة استثمارات الفائض من أموال الجمعية تخضع للقيود التالية: - عدم الاستثمار في المشاريع التطويرية (Greenfield). - عدم استخدام المشتقات المالية. - عدم استخدام القروض لتمويل الاستثمار. - عدم الاستثمار في منتجات غير متوافق مع المعايير الشرعية. - عدم الاستثمار في أوراق مالية أو ترتيبات عالية المخاطر (كالاستراتيجيات القائمة على المضاربة). - عدم الدخول في أي استثمارات سيترتب عليها إخلالاً في قدرة الجمعية على تقديم خدماتها وبرامجها.
مبدأ الحرص والعناية	على مجلس إدارة الجمعية أو من يرونه من المختصين بالاستثمار لدى الجمعية بذل العناية والحرص عند التعاقد مع جهة لاستثمار الفائض من الأموال لديها، مع مراعاة ما يلي: - التأكد من أن الجهة المتعاقد معها لديها كافة التراخيص التنظيمية اللازمة. - الاجتماع/التواصل مع مسؤولي الاستثمار لدى الجهة المرشحة للتعاقد معها كمدير استثمار لتقييم الأداء التاريخي للاستثمارات ذات الصلة المدارة من قبل الجهة المرشحة والفريق الاستثماري لدى الجهة ومدى وجود أي تغييرات جوهرية تاريخياً في الفريق. - متابعة استثمارات الفائض من أموال الجمعية وإعداد تقارير دورية بالتنسيق مع مدراء الاستثمار الذين يتم تعيينهم لهذا الغرض.

منهجية إعداد الخطة الاستثمارية

أهم محاور إعداد الخطة الاستثمارية:

- دراسة الاداء التاريخي للمحفظة الاستثمارية
- تحليل المخاطر الحالية والمحتملة في الاستثمارات المستقبلية
- إعداد خطة استراتيجية للاستثمار حسب طبيعة وأهداف المؤسسة والفترة الزمنية للاستثمار.

دراسة الاداء التاريخي للمحفظة الاستثمارية

بعد تقييم أداء المحفظة الاستثمارية احدى الخطوات المهمة لتحليل الاداء الاستثماري وقياس مدى فعالية الابقاء على نفس الاصول او التخرج او الدخول في اصول جديدة لتعزيز العوائد وتنوع المخاطر، ومن اهم المعايير المتبعة لقياس الاداء:

- العائد على الاستثمار والعائد على الاصول
- العائد على حقوق المساهمين
- مقارنة التكلفة التاريخية بالقيمة السوقية وقياس معدل النمو في الاصل المستثمر
- تركيبة المساهمين في الاستثمارات ومدى توازنها.
- معدل العائد المتوقع من كل فئة من فئات الاصول وذلك بتحليل القطاعات بعد النظر الى المعدلات في السنوات السابقة وبناء على ذلك يتم قياس الاداء المستقبلي عن طريق تحليل الاتي:
- مضاعفات التقييم (مكرر الارباح، مضاعف القيمة الدفترية، عائد التوزيع النقدي، مضاعف الايرادات)
- نسب النمو (النمو في الاصول، النمو في القيمة الدفترية، النمو في الارباح، النمو في الايرادات)
- نسب الربحية (معدل دوران الاصول، العائد على متوسط الاصول، العائد على متوسط حقوق المساهمين)
- الرافعة المالية (اجمالي الديون / حقوق المساهمين، اجمالي الديون / اجمالي الاصول)
- التقييم (الربح قبل الضرائب والفوائد والاستهلاك، قيمة المنشأة، قيمة المنشأة / الايرادات)
- تحليل التدفق النقدي (الارباح الموزعة / الارباح الصافية)

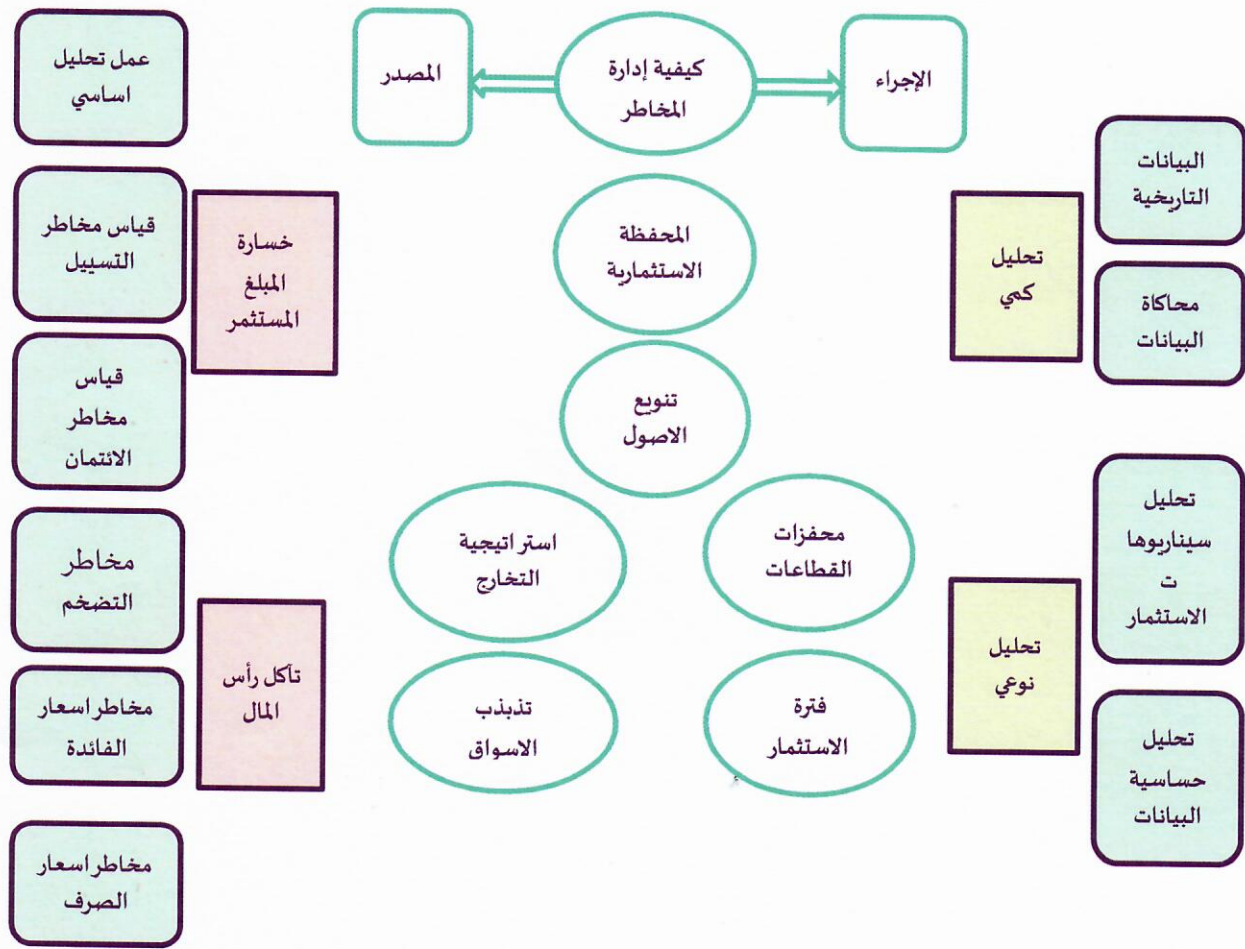
تحليل المخاطر الحالية والمحتملة في الاستثمارات القادمة

تواجه الاستثمارات انواع مختلفة من المخاطر والكثير منها لا يمكن التنبؤ به، ومع ذلك فإن عدد كبير من المخاطر الاستثمارية يمكن تلافيها من خلال تنوع المحفظة الاستثمارية، والتخطيط الجيد الذي يضمن ان يطابق هيكل المحفظة بشكل كاف مع اهدافها، وعليه قامت المؤسسة بتحليل المخاطر في التالية:

نوع المخاطر	الشرح
مخاطر السوق	المخاطر المنتظمة (Systematic Risk) وهي المخاطر الكامنة في السوق بأكمله وليس فقط على قطاع محدد أو على أوراق مالية محددة وتشمل هذه المخاطر التأثيرات المترتبة على الركود والتضخم والتغيرات في اسعار الفائدة التي تؤثر على الأسواق، ويمكن التقليل من آثارها من خلال استخدام استراتيجية تنوع الاصول (Diversification) أو استراتيجية مناسبة لتخصيص الاصول (Asset Allocation strategy)
مخاطر السيولة	المخاطر الغير منتظمة: (Unsystematic Risk) وهي المخاطر المرتبطة بأوراق مالية أو صناعة بعينها، حيث كلما تنوع الاستثمار فإن تلك المخاطر يزول اثرها (Move to zero) مثل مخاطر التسييل ومخاطر النشاط التجاري. تتمثل في عدم القدرة على بيع الاستثمارات بسعر مقبول أو بكميات كافية بعض الاسهم يمكن أن تكون سهلة البيع في حين أن الاستثمارات في بعض الاصول مثل العقارات يصعب بيعها في وقت قصير
مخاطر الأعمال	ترتبط مخاطر الأعمال بتركيز الاستثمارات في شركة أو قطاع معين مما يزيد من خطر تكبد الاستثمارات خسارة كبيرة إذا واجهت الشركة أو القطاع مشاكل مالية
مخاطر التضخم	تعرف ايضا باسم القوة الشرائية وهي مخاطر انخفاض قيمة الاستثمارات مع مرور الوقت بسبب التضخم. التضخم يؤخذ دائما في الحسبان عند حساب العوائد المتوقعة على الرغم من انه لا يمكن التنبؤ دائما بمستواه.
مخاطر الإطار الزمني	تتعلق هذه المخاطر بتحديد توقيت الاستثمار حيث قد تؤدي الاحداث غير المتوقعة إلى بيع المستثمرين استثماراتهم في وقت أبكر مما يجب مما يؤدي أحيانا الى خسارة كبيرة.
مخاطر معدل الفائدة	يمكن أن تنخفض قيمة الاستثمارات نتيجة لارتفاع اسعار الفائدة وخاصة ذات العائد الثابت. للحد من هذه المخاطر فإنه من الضروري جعل المحفظة متنوعة بشكل جيد.

تحليل المخاطر الحالية والمحتملة في الاستثمارات القادمة

- الية تحليل المخاطر الاستثمارية الرئيسية، وأهمية فهمها من أجل تحوط الأموال المستثمرة وايضا لتخفيف تأثيرها على المحافظ الاستثمارية.



إعداد استراتيجيات للاستثمار حسب طبيعة وأهداف المؤسسة

عند إعداد استراتيجيات الاستثمار للمؤسسة وبناء الفرضيات، تم مراعاة تخصيص الأصول والقدرة على تحمل المخاطر، لتحقيق الأهداف الاستثمارية (حماية رأس المال المستثمر، الحرص على أصول استثمارية من شأنها أن تسهم في نمو رأس المال، تأمين دخل منتظم للمؤسسة).

تخصيص الأصول (هي استراتيجية تهدف إلى تحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد من خلال توزيع موجودات المحفظة الاستثمارية وفق أهداف المؤسسة والأفق الزمني)

- تحديد الأفق الزمني للاستثمار بحيث لا يتجاوز 10 سنوات موزع بين المدى (قصير، متوسط، طويل).
- الحرص على مصادر البيانات المالية الموثوقة (بلومبيرج، أرقام، EIU، تداول، Market Watch، تقارير الشركات المالية المحلية والعالمية، البنك الدولي، ساما)
- بناء نموذج مالي (Financial Modeling) لسهولة تغيير الفرضيات حسب معطيات وظروف الأسواق.
- استراتيجية التخارج (للصناديق تتم حسب تقييم أسعار الوحدات، أما للأسهم فيتم ذلك من خلال صفقات خاصة أو تسيل من خلال السوق، أدوات الدخل بيع الصكوك لمستثمر آخر).
- الاستثمار في قطاعات تتمتع بمساهمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي في الدول المستثمر بها.
- المساهمة في مشاريع تتمتع بهامش ربحية أعلى من متوسط قطاعها.
- تحديد عدد الأصول التي تقع تحت مظلة السياسة الاستثمارية، وتحليل عوائدها التاريخية ودرجة تشتتها المعياري (Standard Deviation) ودرجة ترابط تلك الأصول (Correlation) مع بعضها البعض بالإضافة إلى نسبة المخاطرة التي تقبلها المؤسسة (Appetite Risk).
- الاستثمار في قطاعات تتمتع بالمزايا التالية (قطاعات نمو مرتبطة بشكل مباشر بالديموغرافيا العالمية مثل (الصحة، التعليم، التجزئة، البنية التحتية، الصناعات الدوائية، التكنولوجيا، الغذاء، المصرفية، التأمين).
- مراعاة أن يكون الاستثمار من خلال أكثر من مدير صندوق لتقليل المخاطر والتنوع في الأصول والمواقع الجغرافية على سبيل المثال: الأسواق الناشئة والمتقدمة.
- رفع مستوى الانكشاف على العملات المستقرة.
- مراعاة توازن واستقرار العوائد مع الأصول للمحفظة للوصول إلى التخصيص الأمثل.
- تسهيل الأرباح الناتجة عن التغير الإيجابي في القيمة السوقية للأسهم بشكل سنوي.

اسم المستند: السياسات والإجراءات الاستثمارية	تاريخ الاصدار اول مرة : 2017/12/5	تاريخ المراجعات
رقم قرار الاعتماد: 2017/3/3		
الاسم: أ. لين فليفل	المنصب: أمين الصندوق	الاسم: د. حصة آل الشيخ
التوقيع		التوقيع

سجل مراقبة عمليات التحديث

التاريخ	ملخص التغييرات
1.	
2.	
3.	
4.	

قرارات مجلس الإدارة ذات العلاقة

ملاحظات وتعليقات
